الإستثمارات الأجنبية المباشرة لإنشاء فرص عمل بالدّول المضيفة
" واقع الجزائر خلال الفترة 2002-2015 "

د. طالم علي
جامعة إبن خلدون- تيارت

الملخص:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى معالجة مشكلة مطروحة على الساحة العالمية والمتعلقة بظاهرة البطالة بحثا عن بدائل معقولة ومقبولة لإنشاء فرص عمالة جديدة، تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة أخرى قادرة على إمتصاص ولو بقدر بسيط لهذه المعدّلات المرتفعة لهذه الآفة.

الجزائر واحدة من الدّول النامية، عمدت إلى فتح أبوابها لهذا المورد الأجنبي أملاً منها إنشاء مناصب شغل حديثة، فهل تمكنت فعلاً الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من استحداث مناصب شغل خلال الفترة (2002- 2015)؟.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الشركات متعدّدة الجنسيات، فرص العمل، الجزائر.

Résumé :

A travers ce document, nous tenterons d'analyser le phénomène du chômage qui touche l'ensemble de la scène mondiale et essayer de proposer quelques alternatives raisonnables et acceptables pour créer de nouvelles possibilités d'emploi. Parmi ces alternatives l'investissement direct étranger est-il capable de jouer un rôle important pour absorber et diminuer le taux de chômage élevé.

L'Algérie, en tant que pays en voie développement, a procédé à l'ouverture de son économie en faisant en même temps appel aux investisseurs étrangers dans l'espoir de créer de nouveaux emplois. la question qui se pose: Ces flux d'investissements ont-ils pu réellement réduire le taux de chômage durant la période (2002-2015) ?.

Les Mots Clés: investissement direct étranger, les firmes multinationales, les opportunités du travail, création d'emploi en Algérie.

مقدمـة:

شهدت الإقتصاديات المتقدّمة والنامية على حد السّواء منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين تحوّلات مهمّة في توجهات السياسات الإقتصادية، تمثلت في سعي تلك السياسات نحو زيادة درجات التحرر الإقتصادي وتعميق مستويات التكامل مع الإقتصاد العالمي، فأخذت العديد من هذه الإقتصاديات تتخلّى تدريجيا عن السّياسات الحمائية وتتحوّل نحو تبني سياسة تشجيع التّصدير، فأدخلت العديد من التعديلات القانونية ذات الطابع الإستثماري بهدف تهيئة المناخ الملائم لإستقطاب تدفّقات أكبر في إطار المحدّدات المختلفة ذات التأثير المباشر على إجتذابه، على الرغم من الإدراك بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل بديلاً عن الموارد المحلية بل هو مكمّلاً إلاّ أن هذا الإتجاه قد تعزّز بعد تزايد الإقتناع بأهمية الدّور الذي يلعبه هذا النوع من الإستثمار في عملية التّنمية الإقتصادية للدّول المضيفة إذا ما أحسنت هذه الدّول إختيار مشروعاتها وإختيار شركائها الأجانب، سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التّشغيل ونقل تكنولوجيات الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التّصديرية، في الوقت نفسه هذا لا ينفي وجود بعض الآثار الإقتصادية والإجتماعية السلبية الضارة.

لقد إرتبطت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنشأة وتطوّر التّجارة الدولية، ساعد على إنتشارها وتزايد معدّلاتها ظهور الشّركات متعددة الجنسيات، عمليات الإندماج والحيازات بما في ذلك شراء المستثمرين الأجانب للمؤسسات الحكومية التي تمت خصخصتها. من بين الدوافع الرئيسية لإجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول المضيفة وخاصة الدول النامية منها هو دافع السماح للمستثمر الأجنبي من أجل المساهمة في إيجاد حلول ممكنة لقضية البطالة، من خلال محاولة إمتصاصها ولو جزئيا، إلى جانب تأهيل اليد العاملة التي سيتم تشغيلها، وتكوينها تكوينا جاداً وفقا لما تمليه متطلبات المعارف التكنولوجية.

مشكلة البحث: تسعى جميع الدّول سواء النامية أو المتقدّمة للحد من مشكلة البطالة ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل. الجزائر واحدة من الدّول النامية التي عانت من مشكلة البطالة منذ بداية الثمانينات وخصوصا منذ الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع منتصف التسعينيات، التي شهدت إصلاحات عميقة أهمها إستعادة التوازن الكلي على حساب الشّغل، إعادة هيكلة الشركات، تشجيع وتدعيم الإستثمار الخاص، خوصصة القطاع العمومي أين بلغت معدّلات البطالة ما يقارب 30%، انطلاقا من هذا التوجه يمكن صياغة الإشكالية المحورية التالية: **كيف يُمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إنشاء فرص عمل في الدول المضيفة، وهل تمكّن هذا المورد من زيادة التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2002- 2015)؟.**

فرضيات البحث: تنبع أهمية هذا البحث من خلال معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير بشكل إيجابي على التشغيل بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص خلال الفترة (2002-2015)، أملاً في تحسين واقع ومستقبل هذه المساهمة من خلال إقتراح كيفية للتفعيل على المدى الزمني البعيد. ما يجعلنا ننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015) من إنشاء فرص عمل وتمكّنت من زيادة حجم التّشغيل.

- مناصب الشغل وفرص العمالة المعروضة من قبل الشّركات متعدّدة الجنسيات لم تساهم بالشّكل المرغوب والمأمول لإمتصاص حجم مقبول من البطالة خلال فترة الدراسة.

الهدف من الدراسة: هناك مجموعة من الأهداف من وراء هذه الورقة البحثية والمتمثلة فيما يلي:

- الإشارة إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بإعتبار هذا الأخير ظاهرة إقتصادية معقدة نوعاً ما، مع إبراز أهم الخصائص المرتبطة به والتي تغيب في مصادر أجنبية أخرى؛

- محاولة الرّبط بين المتغيرين ومدى التأثير بينهما بالشّكل المباشر وحتى غير المباشر، بمعنى كيفية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء مناصب عمل جديدة على مستوى البلد المضيف، وما هي الفرص والقطاعات الخلاّقة لهذه المناصب؛

- تسليط الضوء لطبيعة هذا التأثير على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2002-2015) تحديدا؛

- الخروج بنتائج ملائمة واقتراح بعض التّوصيات المناسبة لضمان مستقبل أفضل.

منهجية البحث:

تقوم هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، محاولة لتغطية كافة جوانب البحث المتعلقة بالشّق النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، ثم استخدام لغة الأرقام (الإحصائيات) لتحليل مدى مساهمة الشّركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2002- 2015). للإجابة على الإشكالية المطروحة سوف نقوم بمعالجة المحاور التالية:

المحور الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر مفاهيم وخصائص؛

المحور الثاني: رصد لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصّعيد العالمي؛

المحور الثالث: الشّركات متعدّدة الجنسيات والمساهمة في التشغيل ضمن الفكر النظري؛

المحور الرابع: الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر وإنشاء فرص عمل.

المحور الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر مفاهيم وخصائص

أولا/ المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر: إن التعاريف التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لا تلق اتفاقا سواء بين الدول أو المنظّمات الاقتصادية الدّولية أو حتى بين الاقتصاديين، في هذا الإطار يمكن التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعاريف أولها مجموعة تعاريف المؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين الذين تناولوا هذا المفهوم من مختلف جوانبه.

01- تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية.

يعرّف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم". وفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، من عدد الأصوات فيها، تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.

أمّا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فترى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:" ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة من تحقيق العلاقات الإقتصادية الدائمة بين المشروعات بتأثير يسمح له بإدارة أعمال خارج بلده الأصلي، يكون ذلك من خلال المساهمة في رأس المال، إعادة إستثمار الأرباح، عمليات الإقراض والإقتراض بين المستثمر وفروع الشركات"(*).

في حين تعرّف منظمة التجارة العالمية (OMC) الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:" يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد أخر (البلد المضيف) قصد إدارته".

بينما عرّف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى يعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم)، ذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الإستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشرّكات الأجنبية)"(**).

تعرّف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها:' تلك الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، تأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التّصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى'، تتفق هذه الهيئات على النقاط الآتية:

- نسبة 10% كنسبة محددة لإمتلاك القدرة على إبداء الرأي والتصويت أثناء إدارة الإستثمار؛
- إمتلاك مستثمر أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى؛
- التأكيد على طول مدى الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- سلطة القرار الفعلية تحددها قوة التصويت التي تؤهل صاحبها لتمرير قراراته حسب أهدافه.

02- تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر بعض الاقتصاديين.

يرى **عبد السلام أبو قحف** الاستثمار الأجنبي المباشر هو:" الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"(1).

كما يعرّفه **نزيه عبد المقصود مبروك** على أنه:' تلك الإستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط إقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، الثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع'.

إنطلاقاً من التعاريف السّابقة يمكن تعريفه: ''إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه وإما عن طريق شراء كل أو جزء من مشروع قائم، من طرف شخص طبيعي أو معنوي حامل لجنسية تختلف تماما عن جنسية البلد المضيف رغبة في تحقيق عوائد إقتصادية، بشرط إكتساب المشروع الإستثماري كيان مادي قادر على إنتاج سلع أو خدمات''(2).

ثانيا/ خصائص منفردة مقارنة بباقي المصادر التمويلية الأخرى: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية مكملة لبقية المصادر المحلية غير بديلة، أصبحت العديد من الدول النامية تتسابق لاستقطاب المزيد من هذا النوع من الاستثمار بالنظر إلى وجود العديد من الخصائص التي تميزه عن بقية التدفقات المالية الأخرى او التي يمكن ذكرها فيما يلي(3):

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أشكال التدفقات المالية قبولا في المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقت المالية، خاصة بمقارنته مع الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، إذ أن هذا الأخير يتميز بالعديد من المخاطر على نحو ما يؤكده واقع الأسواق المالية في مختلف الدول وخاصة النامية، فهو أداة غير مستقرة لتمويل التنمية ذلك أن هذه الأداة ذات طبيعة قصيرة الأجل.

- القروض الخارجية لا تخلو من عيوب جوهرية، فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، تلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، فإن أمكن ذلك فإن تلك القروض كثيراً ما تتضمن شروطا قاسية مالية أو سياسية.

بالنسبة للقروض من الهيئات الدولية فتخضع لإشتراطات عديدة، كضرورة عضوية الدولة المقترة في الهيئة وعدم تجاوز حجم القروض لنسبة محددة من حصتها في رأس مال الهيئة، مركز الدولة الإقتصادي والمشروعات التي سيستخدم القرض في تمويلها، قد تضطر هذه الدول في كثير من الأحيان إلى قبول قروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات طويلة الأجل. الأمر الذي يؤدي بها إلى حلول أجال السّداد قبل أن تبدأ المشروعات التي مولها القرض في الإنتاج، تؤدي كافة هذه العوامل مجتمعة أو بعضها بالدول النامية إلى الدخول في مفاوضات مع الدول المقترضة لإعادة تمويل القرض بتكاليف متزايدة أو إعادة جدولة الديون.

- يجمع الإقتصاديون على أن أحد أهم العوامل في تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدفقات الرأسمالية هو تأثيراته على بقية القطاعات الاقتصادية. بحيث أن تدفقات هذا النوع من الاستثمار غالبا ما تكون مصحوبة بتدفق التكنولوجيا وهو ما لا يتحقق في حالة القروض والمساعدات الإنمائية، في هذا الصدد نشير إلى أن هذا التدفق يشتمل على نقل Hardware مثل الألات والمعدات ونقل Software مثل التصميمات الهندسية والتركيبات الفنية والمعارف الإدارية والتسويقية، كما أنه يلعب دورا أخر وهو أنه مكمل للإدخار والاستثمار المحليين كما يؤثر أيضا على مستوى العمالة وميزان المدفوعات.

- الشركات متعددة الجنسيات التي تعد القناة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في تنمية صادرات الدول النامية التي تنتقل إليها، فهذه الشركات تمتلك شبكات عالمية للتسويق والتوزيع مما يسهل عليها تسويق صادرات فروعها، هذا بينما يصعب في كثير من الأوقات على المشروعات الممولة بقروض أجنبية أن تخترق الأسواق العالمية.

المحور الثاني: رصد لحركة الاستثمارات الأجنبية على الصّعيد العالمي خلال الألفية الثالثة

إنخفضت في عام 2003 للعام الثالث على التوالي التدفقات العالمية الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 560 مليار دولار، ومرة أخرى كان مرد ذلك إلى حدوث انخفاض في تدفقات هذا النوع من الاستثمار إلى البلدان المتقدمة إذ بلغت هذه التدفقات 367 مليار دولار، أي كانت أدنى من مثيلتها في عام 2002 بنسبة 25%، وعلى نطاق العالم شهد 111 بلدا ارتفاعا في هذه التدفقات، وشهد 82 بلدا هبوطا فيها، أما الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة بنسبة 53%، إلى 30 مليار دولار وهو أدنى مستوى له في السنوات الـ 12 الماضية فكان حادا بصورة بارزة[4].

عادت مجدّدا التدفقات العالمية إلى الإرتفاع نوعا ما سنة 2004 وذلك بعد ثلاثة سنوات متتابعة من الإنخفاض على المستوى العالمي، حيث ارتفعت الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى 648 مليار دولار سنة 2004، وذلك بنسبة ارتفاع قدرت بـ 02% مقارنة بسنة 2003، كما قفزت التدفقات بنسبة 40% في البلدان النامية لتبلغ 233 مليار دولار، في حين سجلت البلدان المتقدمة انخفاضا بنسبة 14% وبالتالي استقرت حصة البلدان النامية فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الوافدة عند 36% وذلك بمستوى قياسي لم تعرفه منذ 1997، كما احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بالمركز الأول من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر متبوعة بالمملكة المتحدة والصين.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على الصعيد العالمي إرتفاعاً نسبيا شديدا للسنة الثالثة على التوالي بلغت نسبته 38% في سنة 2006، فبلغ حجمها 1306 مليارات دولار. وهذا المبلغ قارب الرّقم القياسي البالغ 1411 مليار دولار الذي سجل سنة

2000، ويعكس وجود أداء إقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العالم، وحدث نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006 في فئات الإقتصاد الثلاث كلها وهي إقتصاديات البلدان متقدمة النمو، إقتصاديات البلدان النامية والإقتصاديات الانتقالية.

من محركات الإرتفاع في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تزايد أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم وما أسفر عنه ذلك من إرتفاع في أسعار الأسهم أدى إلى زيادة في قيمة عمليات الإندماج والشراء عبر الحدود. لقد ظلت عمليات الإندماج والشراء تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن الإستثمار التأسيس زاد أيضاً، لا سيما في إقتصاديات البلدان النامية وفي الإقتصاديات الإنتقالية. ونتيجة لارتفاع أرباح الشركات أصبحت الحصائل المعاد استثمارها عنصرا هاما من عناصر الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل، فمثّلت 30% تقريبا من إجمالي التدفقات الداخلة على الصعيد العالمي في عام 2006 وقرابة 50% من تلك التدفقات في البلدان النامية وحدها[5].

بدأت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الهبوط إلى أدنى مستوى لها والإستقرار عند هذا المستوى في النصف الأخير من سنة 2009، وتلا ذلك إنتعاش متواضع في النصف الأول من عام 2010، مما أطلق قدراً من التفاؤل الحذر فيما يتعلق بتوقعات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، بعد أن إنخفضت التدفقات العالمية من هذا الإستثمار المتجهة إلى الداخل بنسبة 16% في عام 2008، فإنها شهدت إنخفاضا آخر بنسبة 37% لتهبط إلى 1.114 تريليون دولار، بينما إنخفضت التدفقات المتجهة إلى الخارج بنحو 43% إلى 1.101 تريليون دولار[6].

إرتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم إرتفاعاً متواضعا بنسبة 05% لتصل إلى 1.24 تريليون دولار في سنة 2010، في حين أن الناتج الصناعي العالمي والتجارة العالمية قد عادا بالفعل إلى مستوياتهما القائمة قبل الأزمة الإقتصادية العالمية التي ضربت بأطنابها سنة 2008، إنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010 فقد ظلّت أدنى بنحو 15% من مستواها القائم قبل الأزمة، وأدنى بنسبة 33 تقريبا من الذروة التي كانت قد بلغتها في سنة 2007.

إنخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 18% إلى مبلغ 1.35 تريليون دولار في عام 2012، كان هذا الإنخفاض الحاد في تناقض صارخ مع سائر المؤشّرات الإقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية والعمالة التي سجلت جميعها معدّلات نمو ايجابية على الصّعيد العالمي. العديد من الشركات عبر الوطنية أعادت توضيف إستثماراتها في الخارج بوسائل منها إعادة هيكلة الأصول وتصفية الإستثمارات ونقل الأصول. في عام 2013 إستعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهها التصاعدي وارتفعت التدفقات العالمية بنسبة 09% لتبلغ 1.45 تريليون دولار، إزدادت هذه التدفقات في المجموعات الاقتصادية الرئيسية كافة، المتقدّمة، النامية والإنتقالية وارتفع الرّصيد ليبلغ 25.5 تريليون دولار.

في حدث غير متوقع تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16% في عام 2014، إلى 1.23 تريليون دولار وذلك كنتيجة لتواصل هشاشة الإقتصاد العالمي، إضافة إلى تصفية بعض الإستثمارات وحالة القلق وعدم اليقين المسيطرة على قرار المستثمرين بسبب تنامي المخاطر الجيوسياسية. في حين إستقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم عند 26 تريليون دولار بنهاية العام[7].

قفزت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في عام 2015 بنسبة 38% إلى 1.76 تريليون دولار وذلك لعدة أسباب من بينها الإرتفاع الكبير في صفقات التملك والإندماج عبر الحدود بمقدار 289 مليار دولار وبنسبة 67% إلى 721 مليار دولار خلال عام 2015. في حين إستقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم على تراجع طفيف لتبلغ 25 تريليون دولار نهاية العام[8]. الشكل يوضّح التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بالمليار دولار.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2016، ص72.

المحور الثالث: الشّركات متعدّدة الجنسيات والمساهمة في التشغيل ضمن الفكر النظري

من بين الدّوافع الرئيسية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول المضيفة وخاصة الدّول النامية منها هو دافع السماح للمستثمر الأجنبي من أجل المساهمة في إيجاد حلول ممكنة لقضية البطالة، من خلال محاولة إمتصاصها ولو جزئيا، إلى جانب تأهيل اليد العاملة التي سيتم تشغيلها، وتكوينها تكوينا جاداً وفقا لما تمليه متطلبات المعارف التقنية التي تميز المشروعات الإستثمارية التي يقيمها هذا الأخير في هذه الدّول.

ممّا لاشك فيه أنّ آثار الاستثمار المباشر الأجنبي على مستوى العمالة تتخذ الصيغة المباشرة والصيغة غير المباشرة، إلى جانب هذا فإن هذه الآثار ترتبط إلى حد ما مع أشكاله المجسّدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترتبط هذه الآثار بإستراتيجية المستثمر الأجنبي بخصوص النمط الإنتاجي المستخدم، التسويق، السوق...إلخ[9]، عموما يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة أن تساهم في خلق مناصب عمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أولا/ الأثار المباشرة: هي الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات ومختلف مشاريعها وأنشطتها والتي تمس جميع مستويات العمالة التوظيف والأجور، التكوين والتدريب ...إلخ. تتحكم في الآثار التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف جوانب العمالة عدة عوامل:

أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر صوب الداخل على العمالة قد يعتمد على الأسلوب الذي تختاره الشركات الأجنبية للدخول في تلك الإقتصاديات، يمكنها أن تعتبر أن الدخول في ميدان جديد وفي موقع جديد يزيد من حجم العمالة فورا، كما يزيد من عدد المتنافسين في الصناعة، الواقع أن حيازة شركة قائمة أو جزء من الشّركة قد يقلل من حجم العمالة كأثر مباشر له، ومنه يفهم إذا أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التوظيف هو أثر إيجابي في حالة إنشاء فرع أو مؤسسة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بحيث هذا الأخير يتطلب خلق مناصب شغل جديدة.

هناك عوامل أخرى تتحكّم في آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة ككل، ففيما يتعلق بإستعمال تقنيات الإنتاج (إختيار التكنولوجيا) فإنه في حال تبني تكنولوجيا ذات كثافة العمل ذلك ما يمكن من تشغيل اليد العاملة العاطلة. مقارنة بحال لو تم تبني تكنولوجيا ذات كثافة رأس المال فهذا حتما يكون له أثر سلبي من خلال تدني تشغيل اليد العاملة وبخصوص عامل 'تركيبة المنتج' فإن هناك تباين واضح بين خيار الصناعات الموجهة للتصدير، خيار الصّناعات المنشأة لإحلال الواردات، إذ في هذا الشّأن ثبت فعليا أن النّوع الأول من الصناعات "الإنتاج من أجل التّصدير"هي التي تؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة مقارنة بالنوّع الثاني.

من حيث التكوين والتعليم فحسب بلومستروم وكوكو فإن تحويل التكنولوجيا ما بين الشّركات متعددة الجنسيات وفروعها المختلفة لا تقع فقط عن طريق الآلات، حقوق براءات الإختراع، مجيء المسيرين والتقنيين الأجانب للبلد المضيف، لكن نجد آثار تحويل هذه التكنولوجيا أيضاً في تكوين العاملين المحليين لفروع الشّركة الأجنبية، هذا التكوين يمس جميع المستويات، بداية من العامل اليدوي إلى التقنيين والمسيرين السامين مروراً برئيس العمال، في نفس السياق، في دراسة أخرى يلح الكاتبان على الأهمية النسبية للشّركات متعدّدة الجنسيات في التعليم العالي، فيقولان :" رغم أن دور الشّركات متعدّدة الجنسيات يبقى هامشيا بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي، فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر مع ذلك يستطيع أن يكون له أثرا واضحاً بالنسبة للتعليم العالي للدول المضيفة. فالأثر أو المفهوم المهم في هذا المجال يكون على الأرجح من جانب الطلب، طلب هذا العمل المؤهل من طرف الشركات متعدّدة الجنسيات سيدفع حتماً بالحكومات المحلية للإستثمار أكثر في التكوين أو في التعليم العالي"[10].

ثانيا/ الآثار غير المباشرة: إلى جانب الآثار المباشرة فإن تجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي في الدولة المضيفة يكون له آثاره غير المباشرة من خلال دفع هذا الأخير للشّركات المحلية وكذلك الأفراد إلى التأثير مباشرة على مستوى العمالة وذلك بشكل إيجابي أو سلبي. يمكن حصر هذه الآثار غير المباشرة فيما يلي[11]:

يمكن للشركات متعدّدة الجنسيات أن تقوم بخلق الوظائف بطريقة غير مباشرة وهذا عن طريق الروابط مع مؤسسات في الدّول الأم والدّول المضيفة، تتمثل تلك الرّوابط في روابط خلفية وأخرى أمامية، فالرّوابط الخلفية مثلاً تكون عن طريق شراء المواد الخام والأجزاء والمكوّنات والخدمات من المتعاقدين من الباطن والموردين الخارجيين، تعتبر من بين القنوات الرئيسية التي من خلالها يمكن للشرّكات متعدّدة الجنسيات أن تساهم في خلق العمالة، لقد نمت أهمية هذه الأثار في السنوات الأخيرة عقب الإتجاه نحو تقسيم أعمق للعمل وانخفاض درجة التّكامل العمودي التي تحدث داخل الشّركات الكبرى، أمّا الروابط الأمامية مثل الروابط بين الشّركات المتعدّدة الجنسية وموزعي إنتاجها، فيمكنها المساهمة في خلق مناصب العمل لكن ليس بنفس قدر ما تفعله الرّوابط الخلفية.

توجه الشركات متعدّدة الجنسيات نحو الإستثمار في الدّول المضيفة من أجل التصدير سوف ينتج عنه طلب على اليد العاملة للقيام بالعملية الإنتاجية، مما ينجح من هذه العملية أكثر وبالتالي زيادة حجم التشغيل هو ما إذا كانت تلك الشركات تتحكم بنسبة هامة في السوق الدولي لما تنتجه في الدول المضيفة وبالتالي ضمان إستمرار العملية الإنتاجية وتوسّعها وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة.

كما يمكن للدّول المضيفة من خلال حصائل الضّرائب التي تحصلها من الشّركات الأجنبية القادمة إلى الدول المضيفة المستثمرة فيها من التوسع في التشغيل في المرافق العامة ومن زيادة حجم الإستثمار في البنية التّحتية وربما إقامة وحدات إنتاجية وخدمية وهو ما يسهم في زيادة حجم التشغيل. الحقيقة أن الإستثمار المباشر الأجنبي يؤثر بطبيعة الحال، على المستوى التشغيل في صناعات معينة، ففي إقتصاد يقترب من درجة التشغيل الكلي وليس فيه شركات تنافس المستثمر الأجنبي، فإنّ الإستثمار من شأنه أن يرفع الأجور، ويجتذب العاملين من الصناعة ومن الصناعات الأخرى، ولا شك أن حدوث زيادة في الأجور الحقيقية يرفع القوة الشرائية ومستوى المعيشة.

المحور الرابع: الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر وإنشاء فرص عمل خلال (2002- 2015)

تعتبر البطالة تهميشا إجتماعياً وهدرا إقتصادياً وظاهرة مرضية في الإقتصادات الوطنية ويرتبط تحقيق معدّلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدّلات نمو قادرة على إمتصاص القوى العاطلة عن العمل[12]، لا تتحقق معدّلات النمو إلا بتكامل المدخرات المحلية مع رؤوس الأموال الأجنبية للوصول إلى التمويل اللاّزم للمشاريع الإستثمارية التي توفّر مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية. تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم وفي مقدّمتها الدّول العربية وعلى رأسها الجزائر، ذلك بمعدلات مختلفة ومتزايدة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاما في التّقليل من هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الإقتصادية الوطنية التي يأمل منها الكثير. لذلك إتجهت الجزائر مثلها مثل باقي الدول العربية إلى إتخاذ مختلف التدابير لأجل إستقطاب الإستثمار المباشر الأجنبي وحمايته من خلال إفساح المجال أكثر أمامه لمساهمته إلى جانب الإستثمار المحلي في خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم تدنية معدّلات البطالة فيها إلى جانب تأهيل القوى العاملة فيها.

من الأهداف الرئيسية لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، هو إمكانية إيجاد فرص عمل بصفة مباشرة لدى هذه الشرّكات، أو بإنشاء مشروعات جديدة، أو التّوسع في نشاط شركات قائمة ذات إرتباطات أمامية أو خلفية مع الشّركات الأجنبية[13].

لقد تباينت النتائج التي توصلت إليها مختلف الدّراسات عند معالجتها لموضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل من حيث خلق فرص عمل جديدة، زيادة معدّل الأجور ورفع الإنتاجية المتوسطة للعمال، حيث أكّدت بعض الدّراسات على الدّور الإيجابي من خلال توفير فرص عمل جديدة، بينما توصلت بعض الدّراسات الأخرى إلى الدّور السلبي الذي قد ينتج عن سلوك الشّركات الأجنبية على التشغيل. سوف نعالج مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمالة في الجزائر.

الجدول يوضّح مساهمة الاستثمار الأجنبي في إنشاء فرص عمل بالجزائر خلال الفترة (2002 – 2015).

المشاريع الإستثمارية	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الإستثمار المحلي	59563	%99	904762	%87
الإستثمار الأجنبي	676	%01	129254	%13
المجمـــــوع	60239	%100	1034016	%100

المصدر: www.Andi.dz

بالنّظر إلى معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر كان إيجابيا، على الرّغم من أن مجموع مناصب العمل التي وفرها هذا النوع من الإستثمار خلال الفترة (2002- 2015) وصلت إلى 129254 منصب عمل، أي ما يقابل 13% من إجمالي مناصب العمل للمشروعات الإستثمارية المحلية والأجنبية والمقدّرة بنحو 1034016 منصب عمل، يظهر هذا الأثر الإيجابي من خلال عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية خلال الفترة (2002- 2015) والتي قدّرت بـ 676 مشروع إستثماري أي ما يقابل 01% من مجموع المشاريع الإستثمارية، وفّرت 13% من مجموع مناصب العمل الموفّرة خلال الفترة. في حين نجد أنّ عدد المشاريع المحلية والتي قدّر عددها بـ 59563 مشروع خلال الفترة (2002- 2015) أي ما يقابل 99% من مجموع المشاريع الإستثمارية، وفّرت 87% من مجموع مناصب العمل الموفرة خلال الفترة. الأمر الذي يدل على الفعالية النسبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير مناصب العمل في الجزائر، فلو إرتفع عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية بـ 10% فمن المتوقّع توفير مناصب شغل تصل بين 70% و 80% من مجموع المناصب التي قد توفّرها مجموع الإستثمارات المحلية والأجنبية.

الملاحظ أيضاً خلال الفترة نفسها (2002- 2015) أنّ قطاع الصّناعة لا يزال القطاع الأول المستقطب للعمالة خلال هذه الفترة رغم الإنخفاض في نسبة العمالة المستقطبة فيه إلى الإجمالي والتي قدرت بـ55.65% ،كما إستحوذ قطاع البناء والأشغال العمومية على المركز الثاني، لكن في هذه الفترة بنسبة 16.66%، ما يلاحظ خلال هذه الفترة هو إرتفاع حصة قطاع السّياحة في التشغيل بنسبة تقدّر بـ 10%، أمّا قطاع الخدمات فقد تم توظيف نسبة 12.93%، هذا ما جعله يحتل المرتبة الثالثة من حيث توفير فرص العمل، فيما تتوزع النسبة الباقية والمقدّرة بـ 05% على باقي القطاعات[14].

لكنّ رغم هذه الفعالية الإستثمارية الأجنبية في توفير مناصب شغل في الجزائر خلال الفترة المشار إليها أعلاه، نجد أنّ حجم التشغيل الذي وفّرته ضئيل مقارنة بحجم التشغيل الذي وفّرته الشّركات المحلية. لكن رغم أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي كان له إنعكاس إيجابي على مستوى العمالة في الجزائر، مع الإشارة إلى أنّنا لا نستطيع تأكيد مدى إنعكاسه سواء بالسّلب أو بالإيجاب على مستوى تأهيل القوى العاملة.

بما أنّ المنشآت الصّغيرة والمتوسطة هي الشّكل الغالب للمؤسّسات الإنتاجية والخدماتية في الدّول الصناعية ومقارنة بما يمتاز به هذا النوع من المنشآت من القدرة على التأقلم السّريع مع المستجدّات الإقتصادية، فإنّه يمكن القول بأنّ هيكل المشاريع الأجنبية من حيث الحجم لا يتوافق مع الإتجاه العالمي في إعطاء المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الدّور الرئيسي في تحريك النّشاط الإقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للأفراد. بالنّظر إلى مساهمة المشروعات الأجنبية الجديدة في نقل التقنية يمكن الإستعانة ببيانات التّمويل والعمالة للحصول

على مؤشّر الكثافة الرأسمالية في هذه المشروعات، ذلك من خلال تحديد نسبة الرأسمال إلى العمالة كمؤشّر تقريبي لأثر هذه المشروعات على نقل التّكنولوجيات الحديثة.

خـاتمـة:

في حدود المعطيات المتوفّرة خلال هذه الدّراسة أثّر الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو الجزائر بشكل إيجابي ومتزايد على التشغيل خلال الفترة (2002- 2015)، من خلال مساهمته في خلق مناصب شغل للجزائريين، إلاّ أن مساهمته هذه تبقى ضئيلة جداً ولا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه حيث لم تعدى في التشغيل الكلي للفترة بكاملها 13%، وعليه يمكن القول بأن مساهمة هذه الإستثمارات في توفير مناصب الشغل جدّ محدودة.

بعد هذه الدراسة والبحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التّقليل من معدّلات البطالة بالجزائر، يمكننا عرض النّتائج المتوصّل إليها وبعض التّوصيات التي يمكن إقتراحها، بعد إختبار الفرضيات السّابقة.

أولا- إختبار الفرضيات

01– بالنسبة للفرضية الأولى فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في خلق مناصب شغل وزيادة التّشغيل بطرق مباشرة أو غير مباشرة، خاصة إذا كان يتركّز على الإستثمارات الإنتاجية الخلاّقة للثروة.

02– ما يتعلق بالفرضية الثانية تم التأكد بأن الشّركات متعدّدة الجنسيات قامت بالدّور الفعال في زيادة التشغيل بالجزائر خلال فترة الدراسة (2002- 2015)، لكن بالعدد القليل وغير المرغوب ولن تساهم إلاّ بنسبة ضعيفة مقدّرة بـ13% من النسبة الإجمالية مع توفير 129254 منصب عمل فقط.

ثانيا- النتائج المتوصل إليها

01- لقد حظي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل المفكرين الإقتصاديين منذ ظهور الفكر الكلاسيكي، كما إتصف هذا النوع من الإستثمار بالعديد من الصّفات جعلت منه محل التنافس من قبل العديد من البلدان أملاً في إستقطاب أكبر قدر ممكن.

02- الاستثمار الأجنبي المباشر أثّر بطريقة مباشرة إيجابية على التشغيل في الجزائر، من خلال مساهمته في خلق مناصب عمل على مستوى طول الفترة (2002- 2015)، لكن هذه المناصب المستحدثة من طرف الشّركات متعدّدة الجنسيات ضئيلة ولا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه.

03- الشّركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة (البترولية والصناعات الأخرى) هي التي وفّرت أكبر عدد مناصب الشّغل خلال الفترة محل الدّراسة، أما الشّركات الأجنبية العاملة في قطاع البناء إحتلّت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في توفير فرص العمالة، في حين نجد أنّ الشّركات الأجنبية العاملة في قطاع الفلاحة والقطاع السّياحي إحتلت وللأسف المراتب الأخيرة 5.06% و5.31% على التّرتيب في توفير مناصب الشّغل خلال الفترة نفسها.

ثالثا- توصيات مقترحة لضمان مستقبل أفضل

01- ضرورة القيام بالمزيد من الإصلاحات المتبوعة بإزالة العديد من العقبات التي تقف أمام المستثمر الأجنبي كالبيروقراطية، لتهيئة الأرضية وتكوين مناخ إستثماري جذّاب لأكبر عدد ممكن من الشّركات الأجنبية.

02- يجب على الدولة الجزائرية أن تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإستراتيجية والحساسة، كالقطاع الفلاحي والسّياحي للنّهوض بالإقتصاد الوطني من جهة، وبإعتبارات قطاعات كثيفة العمالة من جهة أخرى.

03- على الدّول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة كالجزائر إشتراط بعض البنود لقبول مثل هذا النوع من الإستثمارات، كتنويع فرص العمل للجزائريين من أعلى مستوى في الشّركة الى أدناها حتى لا تنحصر فرص العمل على المناصب الدنيا فقط، بالإضافة الى هذا البند لا بد على الجزائر من إشتراط نقل التّكنولوجيا إليها ولو بشكل جزئي خاصة في القطاعات الإستراتيجية والصناعات الثقيلة.

04- على الجزائر أن تعطي تحفيزات للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تخدم مجالات التنمية الإقتصادية، وفي نفس الوقت تضيق الخناق عليها نسبيا بخصوص المجالات التي تنشط فيها الشّركات المحلية بنجاح.

قائمة المراجع والمصادر:

*OCDE, l'investissement direct étranger au service du développement optimiser les avantages, minimiser les couts, service des publications de l'OCDE, 2002.

**UNCTAD, World Investment Report: Transnational Corporation, Agricultural Production and Development, new York and Geneva, 2009.

01- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

02- فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدّول النامية مع دراسة مقارنة بين الصّين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2013.

03- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، إستعراض عام (التحوّل نحو الخدمات)، نيويورك وجنيف، 2004.

04- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2016.

05- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، إستعراض عام (الشّكات عبر الوطنية والصناعات الإستخراجية والتنمية)، نيويورك وجنيف، 2007.

06- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (الإستثمار في إقتصاد منخفض الكربون)، نيويورك وجنيف، 2010.

07- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي، عرض عام (الإستثمار في خدمة التنمية المستدامة)، نيويورك وجنيف، 2014.

08- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2015.

09- دغمان زبير، أثار جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى أهميته بالنسبة لإقتصاديات الدّول المضيفة، مداخلة مقدّمة في إطار الملتقى الدّولي الأول حول دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي، جامعة خنشلة، الجزائر، 2013.

10- BLOSTROM And KOKKO, human capital and inward FDI, working paper N°167, Stockholm school of economics, 2003.

11- ريغي هشام، الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وقنوات خلق الوظائف وتهديدها في الدّول المضيفة، مجلة التّواصل في الإقتصاد والقانون والإدارة، جامعة عنابة، الجزائر، العدد38، 2014.

12- لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط01، 2010.

13- لوعيل بلال، علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتشغيل في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدّولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

14- من تجميع الباحث إنطلاقاً من معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار الجزائرية، تاريخ الإطلاع 2016/03/27 .